

176799 - الحكمة من تشريع تزويج الصغيرة دون البلوغ

السؤال

أريد أن أعرف ما هي الفائدة من زواج البنات اللاتي لم تبلغ بعد؟ ما أعرفه هو أنه وفقاً للآية رقم 4 في سورة الطلاق أنه حلال الزواج من البنت التي لم تبلغ، وما قرأته هنا أنه لا يجوز الجماع إلا بعد أن تبلغ هذه البنت الصغيرة، ولكنني لم أقرأ أي سبب لزواج مثل هذا، أو أي فائدة له، لذا أريد أن أعرف ما هي الفائدة من هذا الزواج؟ ما أظنه هو أنه بالتأكيد أن الله - سبحانه وتعالى - له حكمة بالغة، ولكنني لا أستطيع أن أتوصل لأي سبب يجعل رجلاً يتزوج من طفلة صغيرة ليس من حقها حتى أن تختار من تتزوج، لذا من فضلكم هل يمكن أن توضح لي بعض أسباب لزواج مثل هذا؟ و جزاكم الله خيراً.

الإجابة المفصلة

أولاً:

ذهب جماهير العلماء إلى صحة زواج الصغيرة قبل البلوغ، وقد نقل كثير من العلماء الإجماع عليه، ولا يُعرف مخالف لهذا الإجماع إلا ابن شبرمة وعثمان البتي رحمهما الله، ومن أدلة الجمهور قوله تعالى: (وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مَنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ) الطلاق / 4، ووجه الاستدلال بالآية أن الله تعالى ذكر عدة المطلقة الصغيرة قبل الحيض، وهذا يعني أنها غير بالغة، ولا يمكن أن يصح طلاقها - أو فسخ نكاحها - ويُذكر له عدة، إلا مع صحة عقد النكاح.

وذهب جمهور العلماء إلى أنه لا خيار للزوجة إذا بلغت، وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها وهي ابنة سبع سنين ولم يخيرها عند البلوغ.

ثانياً:

ينبغي التنبيه ها هنا على أمور:

1. أن هذا الجواز في إنكاح الصغيرة إنما هو للأب لا لغيره، وهو قول جمهور العلماء، وهو الصواب، خلافاً لمن أجاز للجد، وخلافاً لمن أجاز لغير الأب بشرط تخييرها عند البلوغ.

قال الشافعي - رحمه الله - : " وليس لأحدٍ غير الآباء أن يزوج بكرةً ولا ثيباً صغيرة لا بإذنها ولا بغير إذنها، ولا يزوج واحدة منهما حتى تبلغ فتأذن في نفسها، وإن زوّجها أحد غير الآباء صغيرة: فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان ولا يقع عليها طلاق وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث " انتهى من " الأم " (5 / 18).

فإذا كانت البنت يتيممة ليس لها أب: فإذا بلغت تسع سنين: صح تزويجها بإذنها، ولا خيار لها إذا بلغت، ولا يصح تزويجها قبل ذلك، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد وهو الذي رجّحه شيخ الإسلام ابن تيمية.

2. أن يكون هذا النكاح من أجل مصلحة للصغيرة لا للأب أو غيره .

قال الشوكاني - رحمه الله - : " أمّا مع عدم المصلحة المعتبرة : فليس للنكاح انعقادٌ من الأصل ، فيجوز للحاكم بل يجب عليه التفرقة بين الصغيرة ومَن تزوجها ، ولها الفرار متى شاءت ، سواء بلغت التكليف أم لم تبلغ ، ما لم يقع منها الرضا بعد تكليفها " انتهى من " وبل الغمام على شفاء الأوام " (33 / 2) .

3. لا يعني جواز نكاحها أن تسلم لزوجها ، بل لا يفعل ذلك إلا عندما تصلح للوطء .

4. لا علاقة للبلوغ بالجماع بل حينما تكون صالحة للوطء فإنه يجوز لزوجها وطؤها .

وعليه : فإذا عقد للزوجة غير أبيها كعمها أو جدها أو أخيها : فالنكاح غير صحيح ، وإذا كان التزويج لأجل مصلحة الأب أو أحد غير الزوجة : فالعقد غير صحيح ، ولا يحل تسليمها لزوجها قبل أن تكون صالحة للوطء ، ولا يشترط أن يكون ذلك بعد بلوغها بل يمكن أن يكون قبل ذلك .

ولتنظر أجوبة الأسئلة (146882) و (22442) و (44990) و (127176) .

ثالثاً:

ينبغي للمسلم أن يعلم أن في تشريع الله تعالى الحكمة البالغة ، وأنه ليس فيه إلا ما يصلح الفرد والمجتمع ، وأما الأسباب التي يمكن أن تدعو الأب إلى فعل ذلك ، فكثيرة ، وهي كلها لمصلحتها هي لا لمصلحة غيرها . قال الشيخ عبد الله بن عبد العزيز الجبرين - حفظه الله - : " من المعلوم أن الكفاء عزيز وجوده ، وقد يكون هناك حاجة ماسة للصغيرة تقتضي تزويجها في وقت من الأوقات ، كأن تكون في زمان أو مكان كثرت فيه الفتن ، أو يكون والدها فقيراً معدماً ، أو عاجزاً عن الكسب أو عن رعاية أسرته لأي سبب من الأسباب ، فتحتاج الصغيرة إلى من يحفظها ويصونها وينفق عليها ، ولذلك فإنه من المصلحة للصغيرة أن يُعطى من لديه الحرص على مصلحتها والشفقة عليها كأبيها الحق في تزويجها من يرى أن مصلحتها في الزواج منه ، وعدم تضييع وتفويت الكفاء الذي لا يوجد في كل وقت ، والذي يحصل لها غالباً بزواجها منه مصالح كثيرة في حاضرها ومستقبلها في دينها ومعيشتها وغير ذلك " انتهى من بحث بعنوان " ولاية تزويج الصغيرة " ، المنشور في " مجلة البحوث الإسلامية " (256 / 33) .

وقال الشيخ - حفظه الله - بعد ذكر تلك المصالح - : " ولذلك فإنه يجب على الأب أن يتقي الله جل وعلا ، وأن يقوم بهذه الأمانة التي حمّله الله إياها خير قيام ، وأن يكون هدفه عند تزويج ابنته الصغيرة مراعاة مصالحها ، لتتحقق هذه المصالح الكثيرة .

هذا ، ومن أجل ضمان تزويج الأب ابنته الصغيرة ممن في زواجها منه مصلحة لها : فقد ذكر بعض العلماء لصحة تزويجه إياها شروطاً أهمها :

1. ألا يكون بينها وبين والدها عداوة ظاهرة .

2. ألا يكون بينها وبين الزوج عداوة .

3. ألا يزوجها بمن في زواجها منه ضرر بين عليها كهرم ومحبوب ونحو ذلك .

4 . أن يزوجه بكفء غير معسر بصدقها .
انتهى من " مجلة البحوث الإسلامية " (33 / 256 ، 257) .

والله أعلم